على تقدير جعله على ظاهره ودن افاده على خلاف ظاهره
وانما ان كان وصفا في الاصل وان كان ذلك مهجورا عند
استعماله علما فيصح ان يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله
على معنى الفعل في الاصل فيكون المعنى وهو المستحق
للعبادة فيهما او قوله على خلاف ظاهره من انه يجعل
الظرف متعلقا بمحذوف اي المعبود في السموات والارض
اوحالا من سركم وجهركم وجملة يعلم يصح ان تكون
خبرا ثانيا ودن تكون هي الخبر والله بدل ويكون الخطاب
على كل عاما للملائكة ايضا اذ لا سر لغيرهم ولا جهر في السموات
وقول البيضاوي بما افاد الى يقتضي بظاهره انه يفيد
معنى فاسدا على تقدير دلالة لفظ الجلالة على مجرد
ذاته المخصوصة وبينه الشيرازي بان المعنى ح ذاته
تعالى في السموات والارض وهو فاسد لما فيه من افادة
الحلول والجسمية قال العلامة اقول هذا خروج عن
موضوع ظاهر الاية وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم
لتعلقه على هذا يكون محذوف وعليه يكون دفع
الفساد باعتبار تقدير المحذوف كونا خاصا كالمعبود
فتنبيه الثالث ان معنى الاشتقاق هو كون احد
اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والترتيب وهو
حاصل بين لفظ الجلالة وذا الموصول الذي تذكره اي فهو
مشتق فيكون وصفا واجيب عن الاول بان التعقل
الذي لم تحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما التعقل
بوجه مختص فهو حاصل لهم وهو كاف في فهم
المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع
هو الله وفي امكان وضعهم اللفظ للمعنى ان قلنا
الواضع هم بدليل وضع الاب علما لولده قبل رؤيته
وعن الثاني بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفية

لجواز

لجواز ان يكون تعلقه باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج
عن المفهوم من اصل اشتقاقه وعن الثالث بان كونه
مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الاصل وانما تقتضيه
ان لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمة وليس
كذلك فان اسما الزمان والمكان والالة مشتقات وليس
بصفات لدلالتها على معنى بنوع تعين ووجهه كما
افاده في شيخنا البهائي في ان اسما الزمان وما بعدها
انما تقال لما هو معد لتعاني مصادرها وغيره وان
كان صالحا لها لا تطلق تلك الاسماء عليه فمذهب
مثلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان
معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد
باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود
لا لكل محل وقع فيه السجود ومفتاح انما يقال
للالة المعدة للفتح لا لمطلق ما وقع به الفتح
واما الصفات فتطلق على كل متصف بمعنى مصدرها
وليس فيها اعداد ٥ وقيل اسم لمفهوم دية
من حيث هو يحتمل الواجب لذاته والمستحق للمعبود
وكل منهما كلي الخصر في فرد فلا يكون علما اي
بل هو اسم جنس وردا باجماعهم على ان لا اله الا
الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي
لم تفده لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة
لا يقال افادتها التوحيد باعتبار القرائن او الشرع
لانا نقول تفرقة اهل اللسان بين لا اله الا
الله ولا اله الا الرحمن فيفيدون الاول توحيد
اي صرف الحادثين الثاني مع وجود القرائن في كل
دليل على انها تفيده بذاتها لا بواسطة القرائن
فيبطل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)